محليات

بعد «المكاتب».. عصابات تعمل في استغلال السوريين في الهجرة غير المشروعة

الحليبي لـ«الوطن»: القضاء السوري لن يتهاون في ملاحقة العصابات

| محمد منار حميجو

كشف المحامي العام بدمشق زياد الحليبي أن القضاء يحاكم العديد من الشخصيات الأجنبية والعربية التي دخلت إلى سورية بطرق غير شرعية بهدف القتل وارتكاب أعمال إرهابية، لافتاً إلى أن هناك آلاف الأشخاص دخلوا إلى سورية من دون أوراق رسمية.

وأكد الحليبي لـ«الوطن» أنه نشط أخيراً العديد من العصابات من بعض الدول العربية لتهجير المواطنين السوريين بطرق غير شرعية إلى دول أجنبية متقدمة اقتصادياً موضحاً أن عدداً كبيراً من المواطنين هاجروا عن طريق ليبيا عبر قوارب غير مهيأة للسفر وهذا ما أدى إلى موت عدد كبير من السوريين المهاجرين عبرها.

وبين الحليبي أن السوريين الذين هاجروا بطرق غير شرعية اختاروا ليبيا للهجرة عبرها إلى دول أوروبية ولاسيما إيطاليا بسبب الانفلات الأمني الكبير فيها وانتشار العصابات التي تعمل في هذا المجال مؤكداً أن الكثير منها نصبت على عدد لا بأس به من المواطنين وتركتهم يموتون غرقاً ومن هذا المنطلق فإن القضاء السوري لن يتهاون أبدا بحق أي عصابة أو شخص يتم إلقاء القبض عليه ويعمل على تهريب السوريين بهذه الطرق البشعة.

ولفت الحليبي إلى أنه نتيجة الهجرة غير المشروعة انتشرت ظاهرة الرق وذلك من خلال استعباد الأشخاص الذين يتم ترحيلهم عبر قوارب غير مهيأة لنقل شخص واحد مشيراً إلى أن الدولة السورية تحاول أن تضبط هذه الظاهرة بأي شكل من الأشكال وتوعية المواطنين السوريين ومعاقبة أي مواطن يحاول العبور عبر الحدود بطرق غير نظامية كما يحدث حالياً.

وإشارات إحصائيات رسمية إلى أن عدد السوريين الذين ماتوا بسبب الهجرة غير المشروعة بلغ ١٠ آلاف سوري من بداية الأزمة معظمهم ماتوا أثناء هجرتهم ما بين ليبيا وإيطاليا أثناء السباحة في البحر لافتاً إلى أن المفقودين من السورين ضعف هذا العدد وهذا يدل على أن هناك مخاطر كبيرة في سير الرحلة.

وأوضح الحليبي إلى أن الهجرة غير الشرعية هي حركة انتقال سواء كان فردياً أم جماعياً من موقع لأخر بحثاً عن وضع اجتماعي واقتصادي أفضل وغالباً ما تتم هذه الهجرة إلى دول متقدمة اقتصادياً مثل الدول الأوروبية وهي غير قانونية باعتبار أن المهاجر دخل حدود تلك الدولة بأوراق غير رسمية، مشيراً إلى أن هناك عصابات أو أفراداً يعملون في هذا المجال وحالياً هناك انتشار لهذه العصابات على الأراضي السورية ومن هذا المنطلق فأنه لا بد من تشديد القوانين المنصوص عليها في قانون العقوبات العام رغم أن هناك نصوصاً قانونية مشددة إلا أنه نتيجة خطورة هذه الجريمة فإن فرض عقوبات رادعة ضرورة لا بد منها.

وأضاف الحليبي أن الدولة السورية لن تقبل أن يستغل المواطن السوري بأي شكل من الأشكال ولذلك فهي تعمل حالياً على ضبط هذه العصابات مؤكداً أن لا يوجد أرقام دقيقة حتى هذه اللحظة عن الأشخاص الذين يحاكمون بتهمة تهريب الأشخاص بطرق غير نظامية.

ونوه الحليبي إلى أن هناك الكثير من المواطنين السوريين تعرضوا للخطف والسلب ناهيك عن اغتصاب بعض النساء واستغلال ظروفهن الصعبة معتبرا أن هم هذه العصابات فقط هو الربح المادي بغض النظر عن أرواح البشر ولهذا السبب فأنه لابد من معاقبة الفاعل والمتدخل والشريك في عملية الهجرة غير الشرعية.

واعتبر الحليبي أن خطر الهجرة غير الشرعية يهدد المجتمع السوري بشكل كبير مشدداً على ضرورة مراقبة مكاتب السفر التي قد يكون بعضها معقلا للهجرة غير الشرعية باعتبار أن هناك بعض المكاتب لا يهمها سوى الربح المادي.

ولفت الحليبي إلى دور الجهات المختصة في ضبط عصابات الهجرة غير الشرعية وملاحقتها أينما وجدت لأن هذا الأمر بحسب تعبيره لا يمكن التساهل فيه مؤكداً أن القضاء سيفرض أشد العقوبات بحق كل من يساهم بهذه الجريمة الخطيرة والتي تهدد المجتمع السوري.

> سوريون ضحية الاستغلال والاغتصاب والسرقة من آثار الهجرة غير المشروعة

المعمل لن يعمل.. والشوندر إلى الأعلاف والخسارة ٣٠٠ مليون

| حماة - محمد أحمد خبازي

لا دورة تصنيعية للشوندر السكري وإنتاج السكر هذا العام في شركة سكر تل سلحب، إذ فضلت الشركة شراء محصول الفلاحين من الشوندر وبيعه لمؤسسة الأعلاف على تشغيل آلاتها وافتتاح دورة تصنيعية مكلفة، ستكبدها خسارة ٣٠٠ مليون ليرة سورية بالتمام والكمال إذا ما تقرر التصنيع.

ففي هذا الموسم، لا محصول يستحق الذكر ولا إنتاج مهماً من الشوندر السكري يبشر بإنتاج كميات واعدة أو مقبولة من السكر، فقد أقلع الفلاحون عن زراعة الشوندر لكلفة العملية الزراعية العالية!!.

إذ لم يتم ترخيص سوى ١٦٧ دونماً فقط من الأراضي لزراعة الشوندر السكري في منطقة الغاب!!.

وهي مساحة قليلة جداً قياساً بالسنوات السابقة، ولا يمكن التعويل على إنتاجها من الشوندر في عملية التصنيع المقدر بـ٢٩ ألف طن فقط.

المهندس إبراهيم نصرة مدير شركة تل سلحب يقول عن هذا الموضوع: خسارتنا في حال تشغيل المعمل لتصنيع إنتاج تلك المساحة القليلة من الأراضي الزراعية، تفوق ٣٠٠ مليون ليرة سورية، لهذا فقد جاء قرار رئاسة مجلس الوزراء بعدم تشغيل المعمل، واستلام المحصول لمصلحة مؤسسة الأعلاف وذلك تفادياً لهذه الخسارة الكبيرة، فهناك فقط نحو ٢٩ألف طن فقط من الشوندر السكري أي أقل من الكمية المطلوبة للتشغيل والتي تبلغ ٤٢ ألف طن، على حين كانت العام الماضي ٤٢٦ ألف طن.

وقد حدد سعر الطن بـ١٠ آلاف ليرة، وسنبيعه للأعلاف بـ٧ آلاف ليرة، وهذه الخسارة أقل بكثير من خسارتنا جراء التشغيل.

وبالطبع الهدف من هذا الإجراء هو العمل على تثبيت وتشجيع الفلاحين على زراعة الشوندر السكري.

محافظ يزور «النافذة الواحدة» فيجدها مغلقة

| القنيطرة- الوطن

غريب أمر البعض من أعضاء مجلس المحافظة فقبل فترة اتهموا المحافظ بعدم وجوده على أرض المحافظة واليوم بعد قراره بالوجود الدائم، جاء الطلب من بعضهم بأن يحضر المحافظ في مكتبه بدمشق يومين بالأسبوع وذلك خدمة لأبناء التجمعات وللمصلحة العامة.

أحمد شيخ عبد القادر محافظ القنيطرة أكد حسم خياراته والدوام على أرض القنيطرة دون إهمال تجمعات النازحين حيث تم تكليف نائب المحافظ وعضو مكتب تنفيذي بالحضور يوماً بالأسبوع في التجمعات والاستماع إلى هموم ومشاكل المواطنين وحلها، إضافة إلى قيام المحافظ بالجولات واللقاءات الجماهيرية للاطلاع على واقع وطلبات أبناء المحافظة لأن من واجب المعنيين خدمة أبناء القنيطرة وأينما وجدوا.

وأشار عبد القادر إلى أن تقييم عمل الدوائر من صلاحية المحافظ، وقد فوجئ أن هناك أشخاصاً في مواقع المسؤولية منذ عشرين عاماً والمحافظة بحاجة إلى دماء جديدة، لافتاً إلى أن إعفاء المدير لا يعني أنه مسيء ولكن من أجل مكافحة الفساد تم أيضاً إعفاء البعض، ومؤخرا تم استرجاع مبلغ ٢٠ مليون ليرة من إحدى الجهات العامة نتيجة الفساد.

وأكد محافظ القنيطرة أنه لن يسكت على الفساد ولن يسمح بوجود أي خلل في المكان الذي يكون فيه، منوها بالزيارة الأخيرة إلى مديرية المالية حيث وجد أن النافذة الواحدة والتي كلفت الملايين مغلقة وانتظر نصف ساعة ليحضر الموظف ويفتح القاعة، عدا غياب خمسة من المديرين بالمديرية المذكورة وعدم حضور تسعة من الموظفين على رأس عملهم ومن أجل ذلك تم اتخاذ الإجراء المناسب بإعفاء المدير من مهامه.

أما بخصوص جمعية المبرات الخيرية وكثرة الشكاوى حول عملها فقد أوضح عبد القادر أن تلك الجمعية لا تعطي المواطنين الإعانات من جيبها ولكن بموجب اتفاقات أبرمتها مع المنظمات الدولية، والعيب على الجمعية أنها لم تتمكن من افتتاح فروع لها بالتجمعات لتخديم أكبر قدر من أبناء المحافظة، واضعا الكرة في ملعب أعضاء مجلس المحافظة وترشيح جمعيات إنسانية لإبرام اتفاقات مع المنظمات الدولية.

وبخصوص عدم قيام البلديات برش المبيدات الحشرية رغم استلامهم المواد فقد وجه المحافظ أعضاء المكتب التنفيذي المختصين لبيان الأسباب واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق رؤساء البلديات المقصرين معتبراً ذلك بغير المقبول، مطالباً أعضاء المجلس بنقل هموم أبناء المحافظة لأن كل عضو هو عين للمحافظ في مكان حضوره.

وتحدث الأعضاء عن الإهانة في الحصول على السلة الغذائية من قبل متطوعي الهلال وكثرة الأختام على بطاقة العائلة، وتساؤلات عن طريقة إعفاء المديرين والآلية المتبعة، ومن المطالب أيضاً تعقيم مياه الشرب ورش المبيدات الحشرية في مدينة البعث وقرى المحافظة وتجاهل حضور جلسات المجلس من رؤساء البلديات وتأخر إنجاز معاملات شعبة الأحوال المدنية في الحلبوني وانتظار المواطنين لأكثر من ثلاث ساعات تحت الشمس وأخيراً ضرورة الإسراع في إعادة أبناء المناطق المحررة إلى منازلهم.

وكان رئيس مجلس المحافظة محمد صالح المحاميد قد طالب أعضاء المجلس بضرورة نقل هموم ومشاكل المواطنين بكل أمانة وموضوعية والابتعاد عن الشخصنة والمصالح الضيقة واعتماد النقد البناء الذي يساهم في تطوير وتنمية المحافظة من كل النواحي الخدمية والاجتماعية.

١٥ ألف ليرة يدفعها طالب الهندسة ثمن ورق في الشهر

١٠ آلاف لطالب الطب و٤ آلاف للآداب والاقتصاد

| عبد الهادي شباط

بعد أن ارتفعت أسعار الورق وأجور تصوير ونسخ الأوراق إلى مستويات كبيرة كان أكثر من تأثر في ذلك وبشكل مباشر هم الطلاب وخاصة طلبة الجامعات الذين يحتاجون إلى عمليات نسخ مستمرة للمحاضرات والملخصات ومما يزيد الطين بلة بالموضوع هو مزاجية أصحاب محال تصوير الأوراق وتناقض الأجور والأسعار فيما بينهم تبعاً لانفراده في الشارع أو المنطقة حيث يصل الفارق بين نسخ الصفحة الواحدة لأكثر من ٢٥ ليرة بين منطقة وأخرى.

وفي محاولة للتعرف أكثر على واقع الأجور وحالة الطلاب في الكليات مع هذا الواقع الجديد والذي أصبح يحتاج إلى مخصصات وصرفيات مالية إضافية التقت «الوطن» العديد من الطلاب في كلية الاقتصاد والعمارة والآداب حيث تبين أن هناك فارقاً أيضاً لمدى حاجة الطالب إلى عمليات شراء المحاضرات ونسخ الأوراق تبعاً لفرع الدراسة وعلى سبيل المثال أوضح لنا طلبة من كلية العمارة أنهم باتوا يحتاجون ١٥ ألف ليرة شهرياً بشكل تقريبي للمصاريف الخاصة بتأمين المحاضرات والكرتون، والملخصات وتصويرها. على حين ينخفض الرقم إلى ١٠ آلاف ليرة في باقي الهندسات والطب والصيدلة، وإلى نحو ٤٠٠٠ ليرة للآداب والاقتصاد.

وفي الحديث مع أصحاب محال ومكتبات التصوير عن أسباب ارتفاع أجور التصوير تقاطعت آراؤهم حول ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يستخدمونها مثل أسعار الورق والمحابر التي ارتبطت بأسعار صرف الليرة أمام الدولار وتحكم بعض تجار الجملة بها.

ولمعرفة الحال لدى تجار جملة الورق توقفنا مع أحد كبار التجار والمستوردين لمادة الورق في منطقة العصرونية بدمشق «أبو هيثم» مدير مكتبة الوتار الذي أوضح أن العامل الأساسي لارتفاع أسعار مادة الورق هو ارتفاع سعر الدولار لأن معظم احتياجات البلد من الورق تأتي عبر الاستيراد وعن أهم الدول التي يتم تأمين المادة منها بين أنها إندونيسيا والصين وبعض دول الاتحاد الأوروبي.

إضافة إلى أن انخفاض كمية الأوراق في السوق المحلية يؤدي عادة إلى ارتفاع في أسعارها وعن هامش الربح الذي عادة ما يحققه التاجر في هذه المادة أوضح أن نسبة الربح تصل إلى ١٢٪ لكل من تاجر الجملة والمفرق وعادة ما يكون الحصة الأكبر منها لتاجر المفرق.

مبيناً أن جملة استيرادات مادة الورق لدى القطاع الخاص بات لا تتجاوز ٣-٤ آلاف طن سنوياً بعد أن كانت تتعدى ١٥ ألف طن سنوياً ويلعب بذلك عامل انخفاض الطلب وارتفاع الأسعار إضافة إلى جملة من الصعوبات يعاني منها تاجر الورق المستورد وهي صعوبة الحصول على إجازة الاستيراد وتحديد هذه الإجازة في حال الحصول عليها بـ٣ أشهر صلاحية وهي مدة غير كافية لإبرام العقود واستجرارها وإنهاء كل عمليات نقل وشحن كميات الورق المطلوبة، إضافة إلى صعوبة تأمين القطع الأجنبي من السوق المحلية وتحويل الأموال ثمن البضائع المتعاقد عليها مع الشركات خارج البلاد موضحاً أنه توقف لهذه الأسباب عن الاستيراد منذ نحو عامين.

ولمعرفة الدور الرقابي لأجهزة حماية المستهلك وتحديد الأسعار ومدى الالتزام بها توجهت «الوطن» إلى معاون مدير التجارة الداخلية بدمشق محمود الخطيب الذي أشار إلى أن ثمن وأجور تصوير الأوراق والمستندات محددة من وزارة التجارة الداخلية، وأن أي تجاوز لهذه التسعيرة يعتبر مخالفة وتستدعي تنظيم الضبط واتخاذ الإجراءات المتبعة من المديرية.

وحول نسبة المخالفات التي يتم رصدها في هذا المجال بين أنها منخفضة مقارنة مع غيرها من المواد في الأسواق وأنه تم تنظيم نحو ٢٧ ضبطاً بحق مخالفين خلال شهري نيسان وأيار الماضيين معظمها في كلية الآداب والبرامكة بسبب تقاضي زيادة في الأجرة أو عدم الإعلان عن أجور الخدمات والأسعار.

الجمعية الفلكية السورية: بالتلسكوب العيد يوم الجمعة.. وبالعين المجردة السبت ١٨ تموز

قال رئيس الجمعية الفلكية السورية الدكتور محمد العصيري: «إذا تم اعتماد الرؤية بالتلسكوب فقد يكون من الممكن رؤية الهلال في مساء التاسع والعشرين من رمضان وفي هذه الحالة يكون يوم الجمعة الموافق لـ١٧ تموز ٢٠١٥ هو اليوم الأول من شوال».

وأضاف العصيري في تصريح لـ«سانا»: «أما إذا تم اعتماد الرؤية الشرعية بالعين المجردة فلا يمكن قطعاً رؤية الهلال في مساء التاسع والعشرين من رمضان وبذلك فإن اليوم التالي وهو يوم الجمعة الموافق لـ١٧ تموز ٢٠١٥ سيكون متمماً للثلاثين من شهر رمضان وتكون بداية عيد الفطر السعيد يوم السبت الموافق ١٨ تموز ٢٠١٥».

ولفت العصيري إلى أنه لا يمكن الجزم ببداية شهر شوال وعيد الفطر السعيد لهذا العام لأن ذلك سيتعلق بالطريقة التي ستتبعها الهيئات الشرعية في الدول المختلفة في إثبات بداية الشهر القمري ورؤية الهلال.

وأشار العصيري إلى أن الأول من شهر رمضان كان موافقاً ليوم الخميس الواقع في ٢٠١٥/٦/٨ لذا فإن تحري الهلال يجب أن يتم بعد غروب الشمس من مساء يوم الخميس ٢٩ رمضان الموافق لـ١٦ تموز ٢٠١٥ حيث يولد الهلال في الصباح الباكر من اليوم نفسه وذلك في نحو الرابعة والنصف فجراً ولدى دراسة ظروف رؤية كل من الشمس والقمر لحظة غروب الشمس نجد أن الشمس تغرب في دمشق في تمام الساعة ٧,٤٣ مساء على حين إن القمر يغرب في الساعة ٧,٤٨ مساء أي إن القمر سيغرب بعد الشمس بنحو ست دقائق في دمشق وأوضح العصيري أنه حين تغرب الشمس تماماً تحت الأفق فإن القمر سيكون فوق الأفق مباشرة وعلى ارتفاع لا يتجاوز درجة واحدة فوق الأفق وسيغرب بعدها بست دقائق وفى هذه الحالة من المستحيل رؤية الهلال بالعين المجردة رغم أن رؤيته قد تكون ممكنة بوساطة التلسكوبات المتطورة ذات الحساسية العالية والموضوع نفسه ينطبق على الدول العربية والإسلامية الأخرى فإذا نظرنا إلى ظروف رؤية الشمس والقمر في أقصى جنوب شبه الجزيرة العربية فسنرى بأن الهلال يغرب بعد الشمس بنحو ١٥ دقيقة ولن يتجاوز ارتفاع الهلال فوق الأفق ٣ درجات قوسية فقط ولا تزال هذه الفترة وهذا الارتفاع غير كافيين لرؤية الهلال بالعين المجردة حسب المعايير المعروفة في علم الفلك ولكن قد يكون من الممكن رؤيته بوساطة التلسكوبات المتطورة أمام مثل هذه الحالة.

وأكد العصيري أن الجمعية الفلكية السورية تقوم فقط بتقديم الدراسة العلمية المتعلقة بظروف رؤية الهلال وذلك بناء على حسابات علمية صحيحة ودقيقة.

أما قرار إثبات بداية الأشهر القمرية فهو يعود إلى الجهات الشرعية المختصة في كل دولة.

ألو... ألو... معك البرديخة

استجابة لما نشر في «الوطن»: تخديم قرية في اللاذقية «هاتفياً»

| اللاذقية - عبير سمير محمود

ربما من المخجل في هذا الزمن المتطور من القرن الحادي والعشرين أن نكتب ونهلل لـ«إنجاز» بتركيب شبكة هواتف أرضية في قرية على الساحل السوري باللاذقية، في حين يتم الاستعداد لبناء أبراج دوّارة حسب أشعة الشمس على سواحل عربية! ولكن لا بد من الكتابة عن كل ما يتم إنجازه خدمياً لكل «ضيعة ضايعة» وتضيع عنها الخدمات، ذلك لتحفيز كل الجهات لتخديم القرى المنسيّة بما فيها البرديخة التي لا يؤرقها اليوم سوى أصوات بعض السيارات- المارة- التي تسير على طرقاتها وهي تهتزّ لتحدث ضجيجاً من كثرة الحفر التي تمر فوقها ما يؤدي لعطبها في منتصف الطريق وانتظار ركابها ساعات حتى يصل من يقلهم في ظل غياب وسائل النقل التي يطالب بها أهالي البرديخة منذ عشرات السنين ولكن دون جدوى ليقول العمّ مطيع متحدثاً باسم أهالي البرديخة لـ«الوطن»: بأيِ كوكب نحن نعيش فلا وسائل نقل ولا طرق معبّدة إلى متى سنبقى منسيين فبعد وصول الهاتف الأرضي لقريتنا «ولو متأخراً» إلا أنه وصل بعد أن كنا نستحي من القول للسائل عن رقم هاتفنا «والله ما عنا تليفون أرضي» كان أمراً معيباً بحق هذا التطور في كل العالم إلا في قريتنا التي حتى اليوم تغيب عنها «السرافيس» ورائحة الزفت التي لم تلوث هواءها يوماً لننعم بطرق تصلح ليسير البشر عليها بدلاً من شوارع ترابية ملأى بالحصى والحجارة المتكسرة التي تسبب سقوط العديد من المارة في الشتاء لأنها تكون متخفية بالطين فلا يراها وهذا حال بعض الموظفين والطلبة الذين يتأخرون عن عملهم بسبب بعد المسافة عن الطريق العام لركوب وسيلة نقل.

وهذا الإنجاز- أي تركيب الهواتف الأرضية- لم يكن في الحسبان أنه سيتم لولا طرحه على صفحات «الوطن» وتواصلها مع أهالي القرية ومتابعتها الموضوع بكل تفاصيله مع المعنيين كما يقول أهالي القرية شاكرين دور الصحيفة التي كانت السبب بتلبية أحد مطالبهم بعد وصول الكثير من المسؤولين الذين يأتون «كل سنة مرة» ولا بيعملوا شي بعد ما يديروا ظهورهم ويروحوا «كما ذكر البرديخيون»، والجدير بالذكر أنه بعد عرض مشاكل البرديخة على صفحات «الوطن» قبل ١٠ أشهر، تم حينها إرسال كتاب خطي من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الإدارة المحلية المهندس عمر غلاونجي (مشكوراً لمتابعته وتوجيهه للعمل بما تتضمنه المادة الصحفية) وتوجيه الكتاب لمحافظ اللاذقية بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٢ متضمناً المادة التي نشرتها «الوطن» بالعدد رقم ١٩٥٨ في ٢٠١٤/٩/١٨ تحت عنوان: ضيعة ضايعة على أرض الواقع!! حيث جاء في الكتاب الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه بأن يصار إلى معالجة الأمر باعتباره شكوى منشورة بالصحيفة واتخاذ الإجراءات والعمل من الجهات المعنية لتخديم القرية من النواحي كافة بما فيها (المياه- الكهرباء- الاتصالات- الخدمات الفنية والطرقية) لتباشر مديرية الاتصالات العمل على تخديم القرية بشبكة هاتف أرضية في ظل غياب تنفيذ الخدمات الأخرى من باقي المديريات، وفي لقاء خاص مع «الوطن» يوضح مدير الاتصالات في اللاذقية المهندس عادل جبيلي أن تمديد شبكة الهاتف لقرية البرديخة لم يستغرق العمل به سوى نحو ١٥ يوماً بعد التجريب والتوصيل وإنهاء الأعمال الفنية كافة، مبيناً: لم نكن لنتأخر بالعمل في تمديد الشبكة لولا نقص المواد بسبب الظروف التي يمر بها بلدنا، فالعمل الفعلي لتخديم البرديخة هاتفياً بدأ منذ أيلول في العام الفائت إلا أن عوامل الطبيعة كانت تعوق عمليات الحفر لزرع الأعمدة فتعود الحفارة بعد وصولها لمنتصف الطريق وعدم قدرتها على المتابعة بسبب الطين المتشكل نتيجة هطل الأمطار حينها، والمباشرة بالتنفيذ كانت مع بداية أيار من العام الحالي بعد وصول المواد كافة من أعمدة وكوابل ليصار إلى تركيب مركز هاتف للبرديخة يتبع لمركز قرية بدميون بدلاً من السامية وتم نقل الخطوط التي مدّها بعض الأهالي من السامية بتحويلها إلى مركز لقريتهم بشكل مباشر ليبدأ تركيب الخطوط الجديدة بعد تقديم الطلبات من المشتركين سابقاً بشكل تدريجي بمجموع خطوط يصل إلى ١٠٠ خط بين قديم وجديد إضافة لتقديم المديرية خدمة ADSL بمركز بدميون لمن يرغب بالاشتراك بها فهي متوافرة حالياً عند تركيب الخط للمشترك يستطيع التقديم على بوابة انترنت من الحزمة العريضة حسب التسلسل.

كما أشار جبيلي إلى أن تحويل الخطوط من مركز السامية إلى بدميون سمح بإمكانية تركيب خطوط جديدة للمشتركين في قرية المختارية.

طرطوس بمخطط تنظيمي جديد

| عمار الياسين

في إطار العمل الفني لوزارة الإسكان العمرانية أصدر وزير الإسكان والتنمية العمرانية القرار رقم ٦٧٩ تاريخ ٢٠١٥/٦/٤ المتضمن إصدار تعديل المخطط التنظيمي العام لمدينة طرطوس بإدخال عدة تعديلات عليه من أهمها: تحديد حدود مشروع انترادوس السياحي والحديقة العامة ضمنه ما يسهم في إنجاز مشروع سياحي حيوي مهم في المحافظة وتأمين حديقة عامة كمنتزه لأهالي مدينة طرطوس على الشاطئ البحري.

إضافة إلى تعديل عامل الاستثمار للمنطقة السكنية المجاورة لعقدة الشيخ سعد حيث إن هذه المنطقة مستملكة من مجلس المدينة وسيتم توزيع مقاسمها على المؤسسة العامة للإسكان وقطاع التعاون السكني والأفراد الذين استملكت عقاراتهم بما يحقق زيادة في استيعاب المنطقة من السكان بنسبة ٥٠٪ عما كانت تستوعبه المنطقة. ما يؤدي إلى تحقيق فائدة لكل من المؤسسة العامة للإسكان وقطاع التعاون السكني بتأمين وحدات سكنية إضافية بنفس النسبة المذكورة لسد جزء من حاجة هذين القطاعين للأراضي خدمة للإخوة المكتتبين لدى المؤسسة العامة للإسكان والإخوة المنتسبين للجمعيات التعاونية السكنية وتعد هذه الخطوة إحدى الآليات التي تتبعها الوزارة للمساهمة في حل أزمة السكن في المناطق المكتظة.